تقرير

مركز دراسات الامة

التداعيات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

إعداد

أستاذ الاقتصاد الدكتور سليمان الشياب

المقدمة

أســفر العدوان الإســرائيلي على قطاع غزة عن خســائر فادحة في الارواح، وعمليات تهجير، وتدمير غير مسبوق للبنية التحتية في القطاع. ووفقاً للتقييم المؤقت يتوقع أن تتكشفت أزمة إنسانية مدمرة مع انعدام الأمن الغذائي والمائي على نطاق واسع، حيث أصبح جميع سكان غزة تقريباً في دائرة الفقر والمجاعة وشيكة الحدوث، كما يعاني واحد على الأقل من كل اربعة من سكان غزة من الجوع الكارثي. وتشير التوقعات إلى أن أجزاء من شمال قطاع غزة من المرجح أن تدخل ضمن تصنيف المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أي المجاعة، في الأشهر القليلة القادمة.

العدوان على قطاع غزة اثر سلبا على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الإقليمي للمنطقة بشكل خاص، وجاءت آثار الحرب بعد أن عانت المنطقة من استمرار التراجع في معدلات النمو الاقتصادي قبل وقت طويل من مجموعة الصــدمات العالمية الاخيرة، وهي جائحة كورونا، وحرب روســيا وأوكرانيا، وارتفاع معدلات التضــخم، وتشــديد أســعار الفائدة على مســتوى العالم لمحاربة التضــخم العالمي، بالاضــافة إلى الحرب على غزة أوائل أكتوبر/تشرين اول وما تبعه من نشوب الصراع في الشرق الأوسط وازمة الملاحة في البحر الاحمر. وكان متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العقد السابق لهذه الصدمات 2010–2019 أقل بواقع 1.5 نقطة مئوية في المنطقة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل.

واختلفت الآثار المترتبة على الصدمات العالمية الاخيرة في المنطقة عما كانت عليه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل، لكن التجارب اختلفت أيضا من بلد لاخر داخل المنطقة، وادت الجائحة العالمية كورونا الى انكماش اقتصادي كبير في عام 2020 وتعاف ضعيف نسبيا في عام 2021 لا سيما بين الاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقة.

المؤشرات الاقتصادية الإقليمية

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته مدفوعاً بالصراعات في السودان والضفة الغربية وغزة، إلى جانب خفض دول الخليج لإنتاج النفط والذي ادى الى ارتفاع اسعار النفط مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

وجاء خفض صندوق النقد توقعاته لنمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط خلال العام الحالي 2024 مقارنة بما كان متوقعًا قبل نشوب الحرب على غزة، بسبب زيادة التحديات بفعل الحرب، والهجمات على حركة الشحن في البحر الأحمر، وخفض إنتاج النفط، مع وجود تحديات قائمة تتمثل في ارتفاع الديون وتكاليف الاقتراض الناجمة عن الارتفاعات المستمرة في اسعار الفائدة التي فرضها الفيدرالي الامريكي .

وتوقع الصندوق انخفاض نمو الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2024 إلى 2.7% بدلًا من 3.5% في توقعات أكتوبر/ تشرين الأول، مقارنة بمعدل تحسن نمو حققته المنطقة في 2023 وصل إلى 1.9% عما سبقه.

وتلقي مؤشرات النمو الضعيف، وارتفاع مستويات المديونية، وتفاقم حالة عدم اليقين الناجمة عن الصراعات في المنطقة، بظلالها على جميع اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك وفق تقرير أصدره البنك الدولي حول أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتوقع البنك الدولي أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول المستوردة للنفط تقريباً، ويتوقع البنك كما هي توقعات صندوق النقد السابقة الذكر ان ينخفّض نمو منطقة الشرق الأوسط إلى 2.7% لعام 2024، في حين كانت التوقعات السابقة أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة الى 3.5 % وتوقع كذلك أن تعود اقتصادات المنطقة الى معدلات النمو المنخفض المماثل للفترة التي سبقت جائحة كورونا، أي النمو الذي سبق 2019.

في المقابل توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق البلدان المصدرة للنفط أداءً أفضل من غيرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن تحقق هذا البلدان نموا متوقعا مقداره 2.9% هذا العام 2024، بزيادة نقطة مئوية عن العام الماضي. وتوقع الصندوق أن تواصل التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط، وأبرزها من جانب السعودية، كبح النمو في هذا العام، مضيفاً أن "زيادة إنتاج النفط عن المتوقع" سيعزز النمو في الدول الأخرى المنتجة النفط والغاز خارج منطقة الخليج.

المؤشرات الاقتصاية العالمية

وفي تقريره للآفاق الاقتصادية العالمية المنشور في يناير/ كانون الثاني لفت البنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي يتجه لأن يسجل خلال الفترة من 2020 و2024 أضعف أداء لفترة خمس سنوات منذ 30 عاماً، حتى في حالة تجنب الكساد. وتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي للعام الثالث على التوالي إلى 2.4 % قبل أن يرتفع إلى 2.7% في 2025. وأشار التقرير إلى أن هذه المعدلات لا تزال أقل بكثير من متوسط 3.1% المسجل في العقد الماضي.

ويعتبر تباطؤ النمو أكثر حدة في الاقتصادات الناشئة التي لم يشهد نحو ثلثها تعافياً منذ جائحة كوفيد-19 ودخل الفرد فيها أقل من المستويات المسجلة في 2019. مما يجعل كثيراً من أهداف الإنفاق على القطاعات الحساسة والمهمة وهي التعليم والصحة والمناخ محل شك، مما يعني حتمًا تراجع اداء هذه القطاعات الهامة خصوصا في دول تلعب هذه القطاعات دورا هاما في اقتصادها مثل الأردن.

ويشكل تصاعد الصراع الدائر في الشرق الأوسط المتمثل بشكل رئيس بالحرب على غزة خطراً آخر، إذ يزيد من المخاوف بشأن تشديد السياسة النقدية وتأثر التجارة العالمية، حيث إن التجارة محرّك شديد الأهمية للحد من

الفقر، وبالتأكيد مصدر إيرادات بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة،وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في الفترة القادمة في منطقة الصراع قد يكون أسوأ من توقعات صندوق النقد والبنك الدوليين.

أولًا: تداعيات العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد العالمي

من أبرز التداعيات المتوقعة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على الاقتصاد العالمي:

1. ارتفاع أسعار الطاقة

أدّى الصراع إلى ارتفاع خطير في أسعار النفط مع مخاوف من أن الأسواق قد تتجاوز مستوى 100 دولار للبرميل طبقا لتقرير نُشر في الغارديان، ما أثر بشكل كبير على الدول التي تعتمد بشكل كبير على البترول في الصناعة. وقد أدى ذلك إلى مخاوف من التضخم، حيث تنتشر تكاليف الطاقة العليا في مختلف قطاعات الاقتصاد.

2. تهديد نقص الطاقة

بالإضافة إلى زيادة الأسعار، هناك تهديد مستقبلي بنقص الطاقة إذا استمر النزاع وأثّر على إنتاج الطاقة في مناطق رئيسية، أو إذا تم قطع مسارات النقل لموارد الطاقة، فإن إمدادات النفط والغاز العالمية قد تتأثر بشكل كبير، ما يؤدي إلى مزيد من زيادة الأسعار ونقص المعروض المحتمل.

3. مخاوف من الركود التضخمي

الوضع الحالي قد يشعل مخاوف من حدوث حالة من الركود التضخمي، وهي حالة اقتصادية خطيرة تتميز بالنمو الركودي، وارتفاع التضخم. كما أن نقص الأموال الناتج عن البطالة يتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي ويمكن أن يزيد من هذا الوضع.

ثانيا: التأثير على اقتصاد المنطقة

في حين أن ارتفاعَ أسعار النفط والغاز المفترضَ، يعود بالفائدة للدول الشرق أوسطية المنتجة والمصدرة لهذه الموارد من خلال زيادة إيراداتها وتقليل العجز، إلا أنه يترافق مع مجموعة من التحديات أثناء الأزمات. كما أن الصراعات المستمرة في المنطقة تؤدي إلى التضخم خصوصًا في تكاليف النقل، وتخلق بيئة غير مواتية للاستثمارات.

منطقة الخليج العربي:

توقع البنك الدولي ارتفاع حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 1 بالمئة في عام 2024 وذلك بسبب توقع ارتفاع عائدات النفط نتيجة ارتفاع اسعاره بسبب الحفاظ على مستوى انتاج النفط وعدم رفع الطاقة الانتاجية حسب قرارات الدول المنتجة للنفط وعلى راسها المملكة العربية السعودية وهذه النسبة تتفاوت بين بلد واخر. ففي الكويت تصل الى 1.9 بالمئة– وذلك نتيجة توقع ارتفاع اسعار النفط في هذا العام مما يمثل تحسناً كبيراً عما شهدته من انخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند 0.9% في عام 2023. وفي السعودية، من

المتوقع أن ينمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 4.8% بفضل السياسات التوسعية للمالية العامة التي تنتهجها الحكومة السعودية.

ثالثا: أثر العدوان على الاقتصاد الأردني

تأثر الاقتصاد الأردني بالحرب على غزة بشكل واضح، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها الموقع الجغرافي للأردن وطبيعة العلاقات الخاصة التي تربط بين الشعبين الأردني والفلسطيني. فقد ظهر التعاطف الكبير والواضح من قبل الشعب الأردني مع الأشقاء في غزة، فتراجعت السياحة الداخلية، وألغيت الحفلات والمناسبات الاجتماعية، وحدث بعض التغير في النمط الاستهلاكي، بالإضافة الى التراجع الكبير في السياحة الخارجية، لان السائح الأجنبي يعتبر أن الأردن يقع في قلب الإقليم الملتهب. ووفقا لنشرات البنك المركزي الأردني فإن إيرادات القطاع السياحي خلال الربع الأول من العام 2024 تراجعت 5.6 % إلى 1.6 مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. حيث تراجعت الحجوزات الفندقية وحجوزات شركات النقل السياحي وأثرت الحرب في قطاع غزة منذ أكتوبر الماضي على أعداد المجموعات السياحية القادمة إلى المملكة وخاصة الأوروبية منها.

كيف تأثر اقتصاد الأردن بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؟

في الوقت الذي لا يزال الأردن يكافح فيه للخروج من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) التي ضربت العالم في 2020 على اقتصاده الهش، جاءت الحرب والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لتزيد المعاناة الاقتصادية على بلد يتجاوز معدل البطالة فيه 24 %، ويعاني من دين عام تجاوز 58 مليار دولار حتى نهاية 2023، وهو ما يشكل 114% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بحسب وزارة المالية الأردنية.

وتشير دراسة للأمم المتحدة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التكلفة الاقتصادية للحرب بين (إسرائيل) وفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة على الدول العربية المجاورة متمثلة في الأردن ومصر ولبنان، قد ترتفع إلى ما لا يقل عن 10 مليارات دولار هذا العام، وتدفع أكثر من 230 ألف شخص إلى مستويات الفقر، ويمكن أن تتضاعف آثارها إذا استمرت الحرب 6 أشهر أخرى.

ما بعد 7 أكتوبر ليس كما قبله اقتصاديًا:

تدل المؤشرات على أن الاقتصاد الأردني بدأ مبكرا في دفع فاتورة الحرب في عدد مهم من القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل قطاع السياحة الذي شهد إلغاء ما يقدر بنحو 50% من الحجوزات السياحية. وهذا يعني تأثيرا مباشرا على إيرادات الخزينة التي يشكل قطاع السياحة منها نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي 4.8 مليارات دينار سنويا.

ولم يقتصر هذا التأثير على القطاع السياحي، بل تعداه إلى مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد، حيث تأثرت مدخلات عمليتي الاستثمار والإنتاج بسبب ارتفاع التكاليف، وتأثير ذلك على خطوط الإنتاج والصادرات والواردات وغيرها من المؤشرات السلبية.

ومع هذه التطورات في ارتفاع كلف الانتاج تتقلص قدرة الصناعات الأردنية على المنافسة، إلى جانب ارتفاع تكاليف الشـــحن والتأمين عبر ميناء العقبة على البحر الأحمر وهو المنفذ المائي الوحيد للأردن، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خلق بيئة استثمارية سلبية يعتقد أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى خفض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 25% إلى 17%، بحسب التوقعات. وفي القطاع العقاري تراجعت مبيعات العقارات في البلاد بنسبة 20% بسبب حالة عدم اليقين التي تمر بها المنطقة.

أثر العدوان على غزة على قطاع السياحة الأردنية:

تضـرر عدد كبير من القطاعات الاقتصـادية في الأردن جراء الحرب في غزة، ومن بينها الخدمات والتجارة والسـياحة والمطاعم والنقل. ولكن كان قطاع السـياحة الأكثر تضـررا، حيث إن 57 ألف أردني يعملون في القطاع تأثرت أعمالهم بشـكل كلي أو جزئي، مما انعكس على حجوزات الفنادق ومكاتب السـياحة والسـفر، حيث تم إلغاء حجوزات سياحية بنسبة 50% وفقا لجمعية الفنادق الأردنية، فضلا عن أن الطلب على المواقع السياحية تراجع بنسبة 40%، وتراجعت حجوزات المطاعم السياحية ما بين 60-70% منذ بدء الحرب.

الأثر على الاستثمار في الأردن:

أحدثت الحرب في غزة جوًا من عدم الاستقرار الذي يشكل أساس الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما أدى إلى الانخفاض في إنشـاء المشـاريع الجديدة، أو التوسـع في المشـاريع القائمة، بل أدى في بعض الحالات إلى هجرة هذه المشـاريع إلى خارج البلاد، مما تسـبب في انخفاض التدفقات النقدية وارتفاع معدلات البطالة أيضـا. وقد أدت الحرب أيضـــا إلى خلق أجواء ملاحية غير آمنة في البحر الأحمر، مما أدى إلى تعطل كثير من الأعمال التجارية القائمة على الاستيراد والتصدير بسبب ارتفاع كل من أجور الشحن وكلف التأمين على البضائع، والذي انعكس على السوق المحلية بارتفاع الأسعار وزيادة التضخم.

أثر العدوان على بورصة عمّان:

تراجعت بورصـة عمان خلال الشهرين الأولين للحرب بما يقارب تسعين نقطة، وقد تأثر سوق بورصـة عمان سـلبا جراء العدوان الإسـرائيلي على قطاع غزة، فقد تراجع حجم التداول من 2473 نقطة في بداية اكتوبر/ تشـرين الأول اي قبل الحرب الى 2381 نقطة في بداية ديسمبر/ كانون الأول من عام 2023 وهذا جاء بعد التراجع بسبب تحديات سعر الفائدة وذهاب المستثمر للاستثمار ضمن الأعمال الأقل مخاطرة والوضع الاقتصادي العام.

الآثار العكسية للعدوان على غزة على الاقتصاد الأردني:

نتيجة الارتباط الوثيق بين الشـعبين الأردني والفلسـطيني نشـأت حركة مقاطعة شـعبية اختيارية واسـعة النطاق للعلامات التجارية والسلع الأجنبية الداعمة للاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في أرباح هذه الشركات. إلا ان هذه المقاطعة كانت لها آثار إيجابية على الصـناعة الأردنية وبالذات الصـناعات الغذائية، إذ أقبل الأردنيون على شراء المنتجات المحلية كبديل للمنتجات الأجنبية التي قاطعوها.

وهذا توجه يبدو أنه لن يتوقف في المســـتقبل حتى بعد انتهاء الحرب، حيث إن هناك حالة عامة من الوعي بأهمية دعم المنتج المحلي وزيادة الولاء للســـلع الوطنية، والتخلي عن المنتجات الأجنبية وبالذات تلك العلامات

التجارية العالمية المعروفة بدعمها للكيان الصهيوني مما ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع الوطنية، وهذا يعكس زيادة في كمية العرض منها، أي زيادة الطاقة الانتاجية من هذه السلع مما يعني تشغيل ايدٍ عاملة جديدة لمواكبة الزيادة في الكميات المطلوبة من السلع المحلية، وبالتالي انخفاض الكميات المستوردة من السلع الاجنبية، مما يؤدي الى تراجع العملة الصعبة التي تخرج من الأردن ثمنًا للبضاعة الاجنبية المستوردة، وزيادة احتياطيات المملكة من العملات الصعبة.

وهذا ان اصبح عادةً يمارسها الأردنييون بشكل مستمر فإنه سينعكس إيجابا على الميزان التجاري ويساهم في تراجع العجز في الميزان وكذلك التحسن في ميزان المدفوعات، كما أثرت مجريات الحرب في سلوك الأردنيين الاستهلاكي، فأصبحوا أكثر تحفظا وحذرا وميلا إلى الادخار بدلا من التوجه نحو الإنفاق أو الاستثمار.

ويتوقع أن تكون هناك آثار إيجابية أخرى على الاقتصاد الأردني، خصوصا بعد انتهاء الحرب وبدء حركة إعادة الإعمار في قطاع غزة، فمن المتوقع أن يشارك الأردن بقوة في مشاريع إعادة الإعمار، بسبب القرب الجغرافي والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الأردن وفلسطين، مما سينعكس إيجابا على تنشيط قطاع الإنشاءات وصناعة الحديد والصلب والأسمنت وكافة مدخلات ومخرجات عملية البناء.

رابعًا: أثر العدوان على غزة على الاقتصاد الإسرائيلي

ألحقت الحرب على غزة أضرارا جسيمة بالاقتصاد الإسرائيلي، وكبدت مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والأسواق وفروع العمل خسائر مالية فادحة، بسبب الإجراءات الاقتصادية المختلفة وسياسات حكومة بنيامين نتنياهو خلال هذه الحرب.

وتسببت الحرب في إجلاء ما يقارب 250 ألف إسرائيلي من منازلهم من الجنوب والشمال –حوالي 40% منهم لم يعودوا إلى منازلهم حتى اليوم– وتم إيواؤهم في 438 فندقًا ومنشأة إخلاء، وهو ما كلف الوزارات الحكومية 6.4 مليارات شيكل (1.8 مليار دولار)، بحسب بيانات وزارة الرفاه والسياحة الإسرائيلية.

وبمرور نصف عام على الحرب يقف الاقتصاد الإسرائيلي أمام مفترق طرق، مع انهيار وشلل شبه تام وخسائر فادحة بقطاع البناء والعقارات، وبالصناعات والزراعة والسياحة الداخلية، وذلك مع استمرار الارتفاع في كلفة الحرب وتداعياتها على الموازنة العامة لـ (إسرائيل) التي تعاني عجزا بقيمة 6.6% من الناتج المحلي.

ويعاني الاقتصاد الإسرائيلي من تداعيات الحاجة إلى تجنيد الجيش الإسرائيلي مئات الآلاف من جنود الاحتياط، إلى جانب إجلاء مئات الآلاف من الإسرائيليين من منازلهم في مستوطنات "غلاف غزة" والنقب الغربي والحدود اللبنانية، وتعطيل العمل بالمدارس والجامعات والمرافق الاقتصادية، بما في ذلك السياحة والمطاعم والمقاهي وأماكن الترفيه.

وكانت الضربة الاقتصادية محسوسة بشكل واضح في مطار بن غوريون، وذلك في الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى مارس/ آذار 2024، حيث مرت عبره حوالي 38 ألفا و500 رحلة دولية، مقارنة بحوالي 70 ألفا في الفترة المقابلة من 2022/2023، بحسب سلطة المعابر والمطارات الإسرائيلية.

ومع اندلاع الحرب علّقت عشـرات شـركات الطيران العالمية عملها في (إسـرائيل)، وألغت مئات الرحلات اليومية إلى مطار بن غوريون، حيث لوحظ التراجع الحاد في الحركة والتنقل في المطار الإسـرائيلي، إذ بلغ أعداد الركاب نحو 4.3 ملايين مسـافر منذ بداية الحرب، مقابل نحو 10.1 ملايين بين أكتوبر/ تشـرين الأول 2022 ومارس/ آذار 2023.

وتعطل الاقتصـاد الإسـرائيلي وتكبد خسـائر فادحة، حيث أظهرت معطيات (بنك إسـرائيل) ووزارة المالية الإسـرائيلية أن تكلفة الحرب منذ 7 أكتوبر/ تشـرين الأول الماضـي حتى نهاية مارس/ آذار 2024، بلغت أكثر من 270 مليار شيكل بما يعادل 73 مليار دولار.

وبحسـب بيانات وزارة الأمن الإسـرائيلية، فإن كلفة الحرب اليومية منذ 7 أكتوبر حتى نهاية ديسـمبر/ كانون الأول 2023، بلغت مليار شـيكل يوميا (270 مليون دولار)، قبل أن تنخفض خلال العام 2024 لتصـل إلى 350 مليون شيكل بما يعادل 94 مليون دولار.

وسجل قطاع التكنولوجيا المتقدمة في (إسرائيل) تراجعا في حجم الاستثمارات بنسبة بلغت 60 %، ويتوقع أن يسـتمر التراجع في الاسـتثمار بهذا القطاع في حال تواصـل القتال، حيث توقفت قيمة الاسـتثمارات عند 1.3 مليار دولار فقط، وهو أدنى رقم منذ عام 2017.

عجز المالية العامة لـ (إسرائيل):

في عام 2024 عمدت الحكومة الإسـرائيلية إلى توسـيع الإطار العام للموازنة لتبلغ قيمتها 584.1 مليار شيكل (157.8 مليار دولار) بإضافة 100 مليار شيكل (27 مليار دولار) لتغطية تكلفة الحرب التي بدأت في العام 2023.

وارتفعت ميزانية الدفاع إلى 117 مليار شـيكل (31.6 مليار دولار)، بزيادة 55 مليار شـيكل (14.8 مليار دولار) عن الميزانية الأصـلية. وخلال العام 2023 وبسبب الحرب على غزة نما الإنفاق العسكري الإسرائيلي بنسبة 24% ليصل إلى 102 مليار شيكل (27.5 مليار دولار)، بحسب تقرير الإنفاق العسكري العالمي الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

وتشير التقديرات الصادرة عن (بنك إسرائيل) إلى أن الحرب على جبهتي غزة ولبنان ستكلف (إسرائيل) قرابة 300 مليار شيكل (81 مليار دولار) حتى نهاية عام 2024. ومع استمرار الحرب يواصل العجز في الموازنة العامة الارتفاع، حيث ارتفع العجز المتراكم خلال مارس/ آذار الماضي بنحو 0.6%، وهو مستمر في الارتفاع.

ويشـكل العجز الآن نحو 6.2 % من الناتج المحلي الإجمالي أي نحو 117 مليار شـيكل (31.6 مليار دولار)، بحسـب ما أعلن ديوان المحاسـبة العامة في وزارة المالية الإسـرائيلية. وفي الربع الأول من العام الحالي بلغت قيمة العجز بالموازنة العامة 26 مليار شـيكل (7.1 مليارات دولار)، وقدرت نفقات خزينة الدولة بنحو 147 مليار شيكل (39.7 مليار دولار)، بارتفاع نسبته 38 % عن حجم النفقات في الفترة المقابلة من العام الماضي.

غلاف غزة وأهميته الاقتصادية إسرائيليًا:

وأما عن أهمية غلاف غزة فقد نشرت صحيفة "غلوبس" المختصة بالاقتصاد الإسرائيلي تقريرا تحدثت فيه عن أهمية أراضي غلاف غزة بالنسبة للأمن الغذائي الزراعي للسوق الإسرائيلية. ووفقا لرئيس اتحاد المزارعين الإسرائيليين فان 75 % من الخضراوات المستهلكة في (إسرائيل) تأتي من غلاف غزة، إضافة إلى 20% من الفاكهة، و6.5% من الحليب.

ووفقا لوكالة بلومبيرغ، فإن (إسرائيل) تسير نحو أكبر عجز على الإطلاق في ميزانيتها خلال هذا القرن، حيث يعد عبء الإنفاق بين العوامل التي تبقي العملة الإسرائيلية تحت الضغط.

وقد شهد الشيكل تراجعًا مقابل الدولار بنسبة 4.5 بالمئة منذ بداية مارس الحالي، ليسجل ثاني أسوأ أداء بين 31 عملة رئيسية تتبعها وفقا لبلومبيرغ.

التصنيف الائتماني لـ (اسرائيل):

مع تزايد العبء المالي للحرب على غزة، أصبحت (إسرائيل) تحت رقابة شركات التصنيف. ففي فبراير/ شباط الماضي من 2024، تلقت أول تخفيض لتصنيفها السيادي على الإطلاق بدرجة واحدة إلى A2 من وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين، وهو القرار الذي انضمت إليه وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيفات الائتمانية خلال شهر نيسان 2024.

ففي الاسبوع الثالث من شهر نيسان لهذا العام 2024 خفضت وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني تصنيف إسرائيل إلى"A+" ، مع تصاعد التوتر في منطقة الشرق الأوسط. وأفادت الوكالة العالمية، في تقرير لها، بأنه تقرر خفض التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية لإسرائيل إلى "+A" من–AA" وأرجعت الوكالة قرارها إلى اتساع العجز الحكومي العام لإسرائيل هذا العام إلى 8 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد مع زيادة الإنفاق الدفاعي. وفي بداية نيسان من هذا العام 2024 قلص صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الإسرائيلي هذا العام إلى 1.6 %، بعد أن توقع في أكتوبر الماضي أن يحقق الاقتصاد الإسرائيلي نموًا بنسبة 3.1.%.

ومن المقرر أن تقوم وكالتا "موديز" و"ستاندرد آند بورز "بمراجعة درجة ديون (إسرائيل) في شهر ايار 2024، مع احتفاظ كل منهما بنظرة مستقبلية سلبية. وكان وزير المالية الاسرائيلي توقع أن تزيد كلفة الحرب على اسرائيل عن 60 مليار دولار.

<u>خامسا:</u> آثار العدوان على اقتصاد غزة

وفقا لما افاد به الخبير الاقتصادي الفلسطيني محمد أبو جياب فإن الحرب الإسرائيلية المدمرة على غزة المتواصلة منذ أكثر من 200 يوم على القطاع المحاصر حولت مجتمع القطاع إلى طبقة واحدة تعاني الفقر أو الفقر المدقع، ودمرت 80 % من قطاع الزراعة، و90 % من قطاع الصناعة بالكامل وتدمير أكثر من 90 % من

مكونات البنية الصـناعية التحتية من مصـانع وطاقة وغيرها. وأشـار إلى أن الطبقة الوسـطى التي كانت تقتات من خلال القطاعات الصناعية والإنتاجية والزراعية انضمت اليوم إلى طبقة المسحوقين والفقراء في قطاع غزة.

وقال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – أونكتاد– مطلع فبراير/ شـباط الماضـي إن اسـتعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب على القطاع ستستغرق عقودا من الزمن، مؤكدا الحاجة الملحة لكسر دائرة التدمير الاقتصادي التي جعلت 80 % من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية.

ووفق تقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي– صدر مطلع أبريل/ نيسان الماضي– بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في غزة حوالي 18.5 مليار دولار. وأشار التقرير إلى أن أكثر من نصف سكان القطاع – البالغ عددهم نحو 2.3 ملايين نسـمة– باتوا على شـفا مجاعة، كما يعاني كامل السـكان من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بصورة حادة.

انتهى،